



مركز المسبار للدراسات والبحوث
Al Mesbar Studies & Research Centre

الإسلام في أوروبا

إشكاليات الاندماج وتحديات الإرهاب

الكتاب 112 أبريل (نيسان) 2016

كتاب شهري يصدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث

الإسلام في أوروبا: الدولة - المساجد - الحلال*

محمد بشاري (**)

ترجمة: جورج كتورة (***)

بعد الحرب العالمية الثانية وتدميرها لكل البنية الاقتصادية والعمرائية، بدأت البلدان الأوروبية التي كانت في حاجة للعمالة تعي عدم استطاعتها الحصول عليهم من بلدان جنوب أوروبا. ولذلك وقعت هذه البلدان اتفاقات مع بلدان منطقة المغرب العربي وتركيا حول مسألة الهجرة، أو بكل بساطة، إنها فتحت الحدود للحصول على عدد كافٍ من الأيدي العاملة استجابة منها لحاجات أسواق العمل.

(*) نقل النص من الفرنسية.

(**) عميد معهد ابن سينا (مدينة ليل - فرنسا).

(***) أكاديمي ومترجم لبناني، أستاذ الفلسفة في الجامعة الأمريكية (بيروت).

تعتبر السنوات ما بين 1950 و1960 مرحلة نمو بالنسبة إلى الاقتصادات الأوروبية. وإبان هذه الفترة وحتى نهاية أعوام السبعينيات، حصلت أكبر موجات الهجرة «الإسلامية» خصوصاً من شمال أفريقيا والسنغال ومالي. يضاف إلى ذلك هجرة مسلمين من شبه القارة الهندية إلى بريطانيا.

ومع انتهاء سنوات السبعينيات سعى كل هؤلاء الأشخاص المتقدمين للحصول على وضع قانونية. ومن ثم تميزت المرحلة الثانية من الهجرة بما نسميه، «لم شمل العائلات»، لتتبعها المرحلة الثالثة من الهجرة، والتي وصفت بالهجرة السرية.

من الناحية العددية، تتوافق سيرورة الهجرة المشار إليها بوجود قرابة (30) مليون نسمة ولدوا في بلاد إسلامية، أو أن أهلهم أو أجدادهم قد ولدوا فيها وهم يعيشون في أوروبا الغربية. وأوروبا الغربية كناية عن أراضٍ تمتد من صقلية إلى بولونيا ومن أيرلندا إلى برلين.

وهذا الرقم يمثل ما نسبته (7.5%) من سكان أوروبا الغربية وإن بنسب متباينة. وبحسب البلدان يمثل المسلمون -على سبيل المثال- (10%) من سكان فرنسا ولا يزيدون عن (0.7%) من سكان السويد.

سكن المهاجرون الذين تركوا بلدان المغرب العربي -في غالبيتهم- في البلدان الأوروبية المجاورة للمحيط الأطلسي، في فرنسا وإسبانيا، وفي البلدان المنخفضة، مع أنهم موجودون -أيضاً- في إيطاليا وفي ألمانيا. أما المسلمون المتحدرون من شبه القارة الهندية ومن باكستان، فقد استوطنوا -مبدئياً- في بريطانيا.

أما القادمون من جنوب الصحراء الأفريقية (أفريقيا السوداء) فقد أقاموا في فرنسا وإيطاليا. ومن قدم من تركيا فقد أقام في ألمانيا والنمسا⁽¹⁾.

(1) Catani M . (أقوال مأخوذة عن) Le Journal de Mohamed. Stock. Paris . 1973 .

مأسسة الإسلام في البلدان الأوروبية

لقد تم الانتقال من وجود إسلامي طارئ بالأساس، إلى إسلام راسخ في المجتمعات الأوروبية. كيف تمت عملية مأسسة هذه الديانة؟

على صعيد داخلي، يطرح الوجود الإسلامي في أوروبا أسئلة متجددة، لا سيما على صعيد العلاقات بين الدين والفضاء العمومي. ففي حين توصل التقليد الأوروبي التاريخي إلى إجراء روتيني سمح بإرساء تقليد معين، فإن الوجود الإسلامي يثير أسئلة جديدة. تتميز البلدان الأوروبية بتقاليد مختلفة تتعلق بمكانة الدين في الفضاء العام. وترتبط هذه التقاليد بالنظرة إلى دور الدولة على العموم، وبحضور أو غياب دين أكثر تاريخياً، أو بتجارب تاريخية متنوعة. أما فيما يخص الإسلام، فإننا نلاحظ أن البلدان الأوروبية قد واجهت المسائل عينها، وأنها جهدت جميعها لإيجاد حل لها.

ومن الضروري بمكان أن نعلم إلى تصنيف البلدان الأوروبية، وذلك من أجل تسهيل فهم الوضعية القانونية المخصصة للإسلام:

البلدان التي تعترف بـ«دين للدولة»

لنأخذ مثال ذلك البلدين الأوروبيين: المملكة المتحدة والدنمارك، فهذان البلدان يعترفان بوجود ديانة هي السائدة أو المسيطرة.

ففي إنجلترا تتميز الكنيسة الأنجليكانية بوضعية الكنيسة «القائمة»، وهي تتميز بوضعية الاستقلالية المالية تجاه الدولة (ما عدا الاعتماد العام من أجل تجديد الكنائس). لكل من الاثنين من رؤساء الأساقفة ولأربع وعشرين أسقفاً مكان في مجلس اللوردات، وكل الاجتماعات البرلمانية تبدأ بصلاة معينة. وبموجب قانون عام 1944 تتضمن التربية العامة دروساً في التربية الدينية. وبالرغم من هذا الاعتراف بديانة «رسمية» فإن الإسلام يتميز بوضعية ترابطية وتعاون وثيق مع الدولة.

التسامح الديني موجود في المملكة المتحدة، وذلك بموجب عقد التسامح العائد لعام 1688. الديانات مستقلة تماماً عن الدولة وهي منظمة في إطار تعاقدية. بإمكانها الحصول على وضعية مؤسسات خيرية تساعدها في الحصول على وضعية مالية لها حسناتها، مع الإعفاء من كل الضرائب على مواردها.

في ظل هذا الإطار القانوني المرن، تقوم المئات من المنظمات الإسلامية بتطوير نشاطاتها. ثم إن هذه المنظمات قد أعادت تجميع نفسها في منظمات أخذت مع الوقت بعداً سياسياً مؤكداً. من «اتحاد المنظمات الإسلامية» في الستينيات، والذي طرح نفسه باعتباره جهاز تنسيق وتواصل مع السلطات العامة، تم الانتقال عام 1991 للمطالبة بـ«برلمان إسلامي» وعام 1997 لإنشاء «مجلس ثقافي بريطاني إسلامي»، بما يماثل جسماً تمثيلاً للجماعات الإسلامية، في إطار البحث عن الخير المشترك لكل البريطانيين.

وفيما يخص التربية العامة، يجب أن نسجل أن الجمعيات الإسلامية تتعاون على المستوى المحلي مع السلطات المسؤولة (سلطات التربية المحلية)، وقد استجابت هذه بما يتناسب في المدارس العامة (الرسمية) مع الطلبات الخاصة المتعلقة بالزبي الموحد للبنات، ودروس السباحة والتربية الرياضية؛ وهكذا ومنذ عام 1986 وضعت الحكومة بتصرف المنشآت المدرسية دليلاً يوضح الخطوط العامة القادرة على مساعدتها في إدارة وتنظيم هذا النوع من الأسئلة⁽²⁾.

أما دروس التربية الدينية التي يُعفى منها في المدارس العمومية، فيمكن أن تستلهم الإسلام في الأحياء التي تضم غالبية من أولاد المسلمين، هذا دون نسيان الإحالة أو الإشارة مع ذلك إلى التقاليد الدينية الأخرى.

(2) انظر:

(Guidelines of Meeting the Religious and Cultures Needs of Muslims Popil)

إرشادات لمواجهة الحاجات الدينية والحضارية للشعوب الإسلامية.

الدنمارك

أما في الدنمارك، فإن البروتستانتية اللوثرية هي الديانة الوطنية وتحظى بدعم الدولة، وذلك بموجب المادة الرابعة من الدستور. والملك الذي يجب أن ينتمي إلى هذه الكنيسة هو أيضاً رأسها. ولكن عملياً، فإن سلطته تؤمن بواسطة وزير الشؤون الكنسية⁽³⁾. وبالفعل فإن الكنيسة اللوثرية هي كنيسة تعتبر بمثابة سلطة إدارية لا شخصية معنوية لها، وهي موضوعة بتصرف هذه الوزارة، أما مدبرو الطائفة فلهم وضعية الموظفين.

تنتفع الكنيسة البروتستانتية اللوثرية من ضريبة شعائرية واجبة على المواطنين المعمدين في هذه الديانة، والذين لم يتقدموا بطلب للإعفاء منها؛ وتقوم البلديات بجمع هذه الضريبة التي تتراوح بين (0.39%) و(1.5%) من الدخل الخاضع للضريبة. كما تفيد «الديانة الوطنية» أيضاً من مساعدة الدولة المخصصة أساساً أجوراً لبعض مدبري الشعائر وموظفي وزارة الشؤون الكنسية، كما لترميم الكنائس. ثم إن دولة الدنمارك تولى الكنيسة الوطنية بعض المهام العامة والمدنية، مثل خدمة مواكب الدفن والتسجيل في الحالة المدنية⁽⁴⁾.

يلخص وضع الإسلام في الدنمارك كما يلي: عدم اعتراف رسمي وتعاون مع الدولة. إذ يتعايش وجود ديانة وطنية في الدنمارك مع المبدأ الدستوري القائم على عدم التمييز الديني. والجماعات الدينية غير الخاضعة للكنيسة اللوثرية، قد تكونت بجمعيات بموجب القانون الخاص؛ تحظى أكثر من (20) جمعية باعتراف وزارة الشؤون الكنسية، لكن ذلك لا يعني تمييزاً بجباية اعتمادات عامة. بل أكثر من ذلك، إذا كان قد تم الاعتراف رسمياً ببعض الطوائف (كاليهودية والكاثوليكية)، فالإسلام لا يحظى بذلك. علينا أن نلاحظ -أيضاً- وعلى سبيل المثال - أن على

(3) Dubeck I., «State and Church in Denmark», Robbers G., State and Church in the European Union, Nomos, Baden-Baden, 2005, pp. 55-76.

(4) Simonsen J.B., «Denmark», في Marécchal B. L'islam et les musulmans dans l'Europe élargie: radioscope/A Guidebook on Islam and Muslims in the Wide Contemporary World, Bruylant, Bruxelles, 2002, pp. 39-45.

الأئمة (في المساجد) الحصول على إذن من وزارة الشؤون الكنسية ليكون لهم الحق بالإقامة على الأراضي الدنماركية. هكذا ينظم المسلمون أنفسهم في جمعيات، إلا أن عليهم التكفل بحاجاتهم بأنفسهم.

حيادية الدولة والاعتراف بالأديان

هذا النموذج الذي يتبدى بأشكال متعددة هو الأكثر انتشاراً في أوروبا. وسنتناول مثلاً لذلك دولتي: بلجيكا وألمانيا.

حيادية بلجيكا

يقر الدستور البلجيكي في المادة الحادية والعشرين منه باستقلالية الأديان/ الشعائر الدينية تجاه الدولة. وبالرغم من هذه الاستقلالية، فإن الدولة تأخذ على عاتقها معالجة أجور المشرفين على إقامة الشعائر الدينية. والتعليم الديني يحظى بالمكافأة، وهو ممول من قبل الجماعات اللغوية في كل المدارس، سواء كانت طائفية أم لا.

إلا أن الحدث المهم هو أن الدولة وبقرار ملكي تعترف ببعض الطوائف، آخذة بالاعتبار «منفعتها السياسية».

عدا التكفل بالمديرين وبالتعليم الديني، فإن هذا الاعتراف وبموجب قانون 4 مايو (أيار) 1870 إنما يتضمن بعض الحسنات الأخرى⁽⁵⁾:

1. حضور المرشدين في السجون والمستشفيات والقوات المسلحة والمطارات ودفع مرتباتهم.

2. تولي دفع بدل السكن أو دفع تعويض لصالح المشرفين على إقامة الشعائر الدينية.

(5) De Ley H., «Humanists and Muslims in Belgian Secular Society”, in Shadid W.A.R. et van koningsveld P.S., Intercultural Relations and Religious Authorities: Muslims in the European Union, Peeter, Louvain, 2002, pp. 107 – 122.

إن العبادات التي تحظى بالاعتراف العمومي هي: الكاثوليكية، البروتستانتية، اليهودية، الأنجليكانية والكنيسة الأرثوذكسية.

وقد تم الاعتراف بالإسلام بموجب القانون الصادر في 9 يوليو (تموز) 1974. إلا أن هذا الاعتراف قد تم على المستوى الوطني وليس البلدي.

وبعد سيرورة طويلة بدأت في التسعينيات، وبعد انتخابات نظمت في أوساط الجماعات الإسلامية عام 1998، جرى انتخاب هيئة تنفيذية لمسلمي بلجيكا، وقد حظيت باعتراف رسمي من جانب دولة بلجيكا عام 1999. هذا وقد عين قانون عام 1974 المركز الإسلامي في بروكسيل بوصفه الممثل الأساسي لمسلمي بلجيكا، إلا أن المسلمين أنفسهم لم يعترفوا بذلك أبداً⁽⁶⁾. ودون الدخول في التفاصيل، نشير إلى أنه وعلى المستوى الفدرالي، فإن وزارة العدل هي التي تتولى دفع أجور ونفقات الأئمة ومرشدي السجن، أما وزارة الداخلية فهي التي تعطي بدورها الإذن بإقامة الأئمة الغرباء.

حالة ألمانيا: بين الأقاليم والدولة الفدرالية

لا بد أولاً من التذكير بأن معاهدة وستفاليا عام 1648 قد كرس تسيخ ديارتين: الكتلة والبروتستانتية.

وفي عام 1919 أكد دستور دولة فايمار عدم تكريس دين خاص بالدولة، معترفاً بحرية الضمير والدين. ولكن نظراً لما حدث من اضطهاد في الرايخ الثالث وتحت الحكم النازي، فإن الدولة قد اعترفت قانونياً بالوظيفة الاجتماعية للأديان⁽⁷⁾.

والعلاقة بين الدولة والأديان قد اتخذت نسقاً، حيث يتقارب القانون الأساسي

(6) Foblets M.-Cl. EtOverbeeke A., « Islam in Belgium. The Search for a Legal Status of a New Religious Minority », in Potz R. et Wieshaider W., Islam and the European Union, Peeters, Louvain, 2004, pp. 1-39.

(7) Robbers G., « State and Church in Germany », in Robbers G., State and Church in the European Union, Nomos, Baden-Baden, 2005, pp. 77-94.

مع دساتير مختلف الأقاليم. يضمن القانون الأساسي الحرية الدينية ولا يعترف بكنيسة للدولة⁽⁸⁾. بإمكان الجماعات الدينية المعترف بها جمع الضريبة، وأن تنظم نفسها إدارياً بكل حرية. والذين يشرفون فيها على العبادات يتقون أجورهم من الدولة. أما الطوائف المعترف بها فهي: الكاثوليك، الكنيسة الإنجيلية، المرمون، وعديد من الكنائس الأرثوذكسية، والبروتستانت، والطائفة اليهودية، والإسلام لا يحظى بالاعتراف.

على مستوى الأقاليم يحظى الإسلام بعدد من الامتيازات في مجال التعليم والثقافة والممارسة الدينية، فعلى مستوى الأقاليم تنظم مختلف مظاهر إمكانات الرؤية العامة.

إننا نلاحظ وجود اختلاف في مقاربات النظرة إلى الإسلام في الأقاليم المختلفة: ففي برلين - مثلاً - ثمة إرادة للتعامل مع الإسلام كما مع سائر الأديان الأخرى. أما في بادن فرتنبرغ، فالأفضلية هي للمسيحية واليهودية. وتتخذ معظم الأقاليم موقفاً معتدلاً يختلف تبعاً للاهتمامات السياسية ولقدرة الجمعيات الإسلامية على التحرك.

ومع أن الإسلام هو الديانة الثالثة في ألمانيا، لكنه لا يحظى بالاعتراف الرسمي للآن. أما السبب الأساسي الذي يشار إليه، فهو تعدد الجمعيات الإسلامية واستحالة تحديثها بصوت واحد. كما أن الاختلاف الذي قد يصل إلى التنافر داخل جماعة المسلمين هو أمر فعلي، وله أصوله في التعددية الإثنية التي تكون الطائفة الإسلامية (أتراك، من البوسنة، إيرانيون، مغاربة). يبدو أن الاعتراف بها سائر نحو التقدم، وذلك منذ أن تبنى المسلمون إرادةً تهدف لتوحيدهم.

(8) Muckel S., «Islam in Germany», Potz R. et Wieshaider W., Islam and the European Union, Peeters, Louvain, 2004, pp. 41-77.

العلمنة الفرنسية والإسلام في فرنسا

القسم الذي يلي مخصص لمأسسة الإسلام في فرنسا، التي اختارت العلمنة، فهذه المأسسة تستحق دراسة معمقة.

فمنذ عام 1946 أعلن الدستور الفرنسي أن فرنسا «جمهورية غير قابلة للانقسام، علمانية ديمقراطية واجتماعية» وبموجب المادة الثانية الشهيرة في قانون 9 ديسمبر (كانون الأول) 1905 المتعلقة بالفصل بين الكنائس والدولة، فإن «الجمهورية لا تعترف ولا تساعد أي طائفة».

وإذا كان هذا الفصل قد منع أي مساعدة مباشرة أو غير مباشرة لصالح جماعة دينية، فإن نظام الفصل هذا غير كامل. إذ إن قانون الفصل هذا ينص في المادة الثانية عشرة منه على «أن الأبنية (...) التي تستخدم في الممارسة العامة للعبادات أو لسكن المشرفين عليها (...) هي أبنية تظل ملكاً للدولة، والمديريات والبلديات ومنشآت عامة للتعاون بين البلديات، إذ تختص بكونها مكان عبادات».

بل إن القانون الصادر في 31 ديسمبر (كانون الأول) 1959 حول العلاقات بين الدولة ومؤسسات التعليم الخاص قد نص على أن بإمكان هذه الأخيرة الإفادة من إعانات عمومية، إذا ما تم ذلك بموجب عقد مع الدولة⁽⁹⁾.

ثم إن نظام الحق المشترك المحدد بموجب القانون الصادر في 9 ديسمبر (كانون الأول) 1905 لا يطبق على كامل الأراضي الفرنسية. إن حقل تطبيقه محدود في (مارتينيك (Martinique) غوادلوب (Guadeloupe) والمايوت (Mayotte))، وحتى في فرنسا نفسها لا يطبق على كامل الأراضي. ففي مديريات (الراين الأعلى والأسفل) وفي (الموسيل) التي كانت جزءاً من الإمبراطورية الألمانية حين تم الأخذ بقانون الانفصال، ما زال القانون المبرم بمعاودة الصلح هو المطبق،

(9) Messner F., «Religion in the European Union Countries: Constitutional Foundations, Legislations, Religious Institutions and Religious Education. Country Report on France», State and Religion in Europe. Legal System, Religious Education, Religious Affairs, Center for Islamic Studies, Istanbul, 2006, pp. 81-106.

فما زال الاعتراف قائماً بالطوائف الأربع: الكاثوليك، اللوثرين، الإصلاحيين، والطائفة الإسرائيلية. والدولة تدفع أجور المشرفين على الشعائر الدينية، والدروس الدينية لا تزال تعطى في المدارس العمومية.

وبموجب قانون الفصل المشار إليه يحظى الإسلام في فرنسا بكثير من الإجحاف، بوصفه آخر الديانات التي وُجدت في فرنسا، حيث يواجه الإسلام عديد المعوقات أهمها⁽¹⁰⁾:

1. التأخر الصارخ في بناء أماكن العبادة مقارنة مع الأديان الأخرى.
2. النقص في المقابر الإسلامية والمرشدين في المستشفيات وفي الجيش.
3. وجود أئمة معظمهم غرباء وقليلو الثقافة.

وللتلطيف من هذا الإجحاف، جرى منذ عام 1999 جولة واسعة من المشاورات شاركت فيها مختلف الجمعيات الإسلامية، وقد انتهى الأمر بتشكيل «المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية» (CFCM)، وكان ذلك بتشجيع من وزير الداخلية الأسبق نيكولا ساركوزي. وقد كان المقدر لهذه البنية أن تمثل الطائفة الإسلامية وأن تأخذ على عاتقها إدارتها، ولكنها اصطدمت بانقسامات داخلية ولم تستطع حل المعضلة الشائكة المتعلقة بموارد التمويل، فقد كانت هذه خاضعة للدول أو للمنظمات الخارجية.

وكما هو الحال في بلدان أخرى، اصطدمت مؤسسة الإسلام في فرنسا بعوامل داخلية مثل (عدم تنظيم الجماعة الإسلامية) وخارجية مثل (مقاومة المجتمع الفرنسي).

ووفق هذه المعطيات ظل الإسلام في فرنسا موزعاً بين جمعيات عدة، تترابط

(10) Basdevant-Gaudemet B. et Frégosi F., « L'Islam en France », in Potz R. et Wieshaider W., Islam and the European Union, Peeters, Louvain, 2004, pp. 143-180.

بقوة مع البلدان الأصل التي أتى منها السكان المسلمون (المعهد الإسلامي لجامع باريس مرتبط بالجزائر)، (الفدرالية العامة لمسلمي فرنسا، وتجمع مسلمي فرنسا مرتبط بالمغرب)، (لجنة التضامن بين المسلمين والأترك في فرنسا مرتبط بتركيا). ويوجد أيضاً جهات أخرى مثل (اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا (UOIF) القريب من منظمات أخرى مثل الإخوان المسلمين) والذي يطور في نظر البعض رؤية متشددة عن الإسلام⁽¹¹⁾.

ثم إن المجتمع الفرنسي يطور عوائق متعددة بطرحه المزج شبه الممنهج بين المسلمين والإرهابيين، وقد جاءت أحداث شهر نوفمبر (تشرين الثاني) 2013 لتعزز هذه الظاهرة، ولا ننسى الاندفاع التي يقوم بها اليمين المتطرف والمعادي للإسلام، مستفيداً من المناخ المتوتر، ليجعل رهاب الإسلام مقبولاً وحقيقة يتذرع بها؛ ليحد من التطور الإيجابي لمأسسة الوجود الإسلامي.

ومن الحلول المطروحة الضرورية تعرية هذا النسق، ولكن المجلس الفرنسي للطائفة الإسلامية يفتقر إلى القوة التمثيلية ليقوم بمثل هذا الإجراء.

المسائل المثارة تبعاً لهذه المؤسسة

إن استقرار ديانة معينة في المجتمع، إنما يتجسد بإنشاء أماكن العبادة وانبثاق تعليم خاص بها.

المساجد الأوروبية تحت التأثير

المساجد في أوروبا تتميز بشكل ظاهر باتجاه تأثير بلدان الأصل أو المنشأ الذي قدم منه المسلمون.

للمساجد في المجتمعات ذات الأغلبية الإسلامية، ما تقيمه مع سيرورة تشكل

(11) Basdevant-Gaudemet B., «Islam in France», in Aluffi B.-P.&R. et Zincone G., Th Legal Treatment of Islamic Minorities in Europe, Peeters, Louvain, 2004, pp. 59-81.

الدولة نفسها، وخصوصاً من خلال الرابط الذي تقيمه مع سيوررات التطيف والشعور الوطني، بالتفاعل الذي تحميه بين السلطة المركزية والهيئة المحلية، بالتشعبات العالمية التي تشكل المساجد عقدتها، والتي تفتح الطريق أمام التدخلات الغربية⁽¹²⁾.

ولا تشذ المساجد في فرنسا عن هذه القاعدة، فهي بمثابة مسارح خصومة بين المغرب والجزائر وللسياسة الفرنسية مع المغرب العربي. والمسألة هذه شديدة التوتر في فرنسا، إذ إن غالبية المسلمين فيها هم من المغرب أو من الجزائر، ونحن نعاين صراعاً دائماً بين سلطتي هاتين الدولتين.

المساجد في مواجهة مختلف نزعات الإسلام السياسي

إلى جانب التأثير الذي تحاول بلدان منشأ المسلمين ممارسته، نجد أيضاً تأثيراً «للميول والنزعات». فثمة منظمات تقترب بدرجة أو بأخرى من التيارات الفكرية التي تبشر بإسلام سياسي. مثال ذلك اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، وهي اتحاد جمعيات لها حضور في فرنسا وهي قريبة من جماعة الإخوان المسلمين. وثمة جمعيات أخرى، سلفية تحاول بدورها إخضاع المؤمنين لممارسة متشددة في الدين، غالباً ما تكون بانقطاع عن واقع العصر والسياق الحالي⁽¹³⁾.

المساجد في مواجهة التأثيرات السياسية المحلية

تشكل المساجد أيضاً حلبة ضغط لمختلف الأحزاب السياسية، وخصوصاً أن عدد المسلمين يشكل خزان أصوات لا يستهان به في الانتخابات. لذلك يسعى الحزب السياسي إلى إخضاع المساجد لبعض القواعد؛ ليفيد من موضوع المسلمين في الانتخابات كما هي أصول اللعبة الديمقراطية.

(12) Ferrie Jean-Noel, La religion de la vie quotidienne. Rites, règles et Routines chez les Marocains musulmans.

(13) Hammoudi Abdallah, Bauchard Denis, Leveau Rémy, (coord. Cahen Judith), La démocratie est-elle soluble dans l'islam ?

وقد استطعنا أن نعاين - أخيراً - أثناء الانتخابات الإقليمية في 6 و13 ديسمبر (كانون الأول) 2015 في فرنسا مرشحي اليمين وهم يقيمون بانتظام خطابات حول رهاب الإسلام (الإسلاموفوبيا)، في محاولة لتضليل القوة الانتخابية الإسلامية التي صارت بين عشية وضحاها من المدافعين عن قضية المسلمين في فرنسا. لذلك من الواجب على المسلمين في فرنسا وفي أوروبا عدم الانجرار وراء الخطابات الخادعة غالب الأحيان، والتحول إلى فاعلين في الحياة السياسية.

مأسسة التعليم الخاص الإسلامي

التعليم الطائفي في البلدان الأوروبية

تعترف كل بلدان أوروبا وفي دساتيرها بحرية التعليم. ففي بلجيكا تدرج حرية التعليم في المادة (24) من الدستور والتي تنص على ما يلي:
«التعليم حر (...) والطائفة تؤمن حرية خيار الأهل».

ولطالما تم تأويل هذا الحكم القانوني باعتباره نفيًا لاحتكار الدولة. وبالإمكان وبحرية فتح مدارس طائفية، وذلك بمجرد امتثالها للتراتب القانوني والقواعد المتناسبة مع مضمون التعليم وللأمكنة التي تقام فيها. وبإمكان الدولة أن تمويل كل المدارس الخاصة، التي تستجيب للشروط القانونية المرعية.

وفي ألمانيا تضع المادة السابعة من القانون الأساسي مجمل النظام التربوي تحت رقابة الدولة، لكنها تؤمن حرية تأسيس وإدارة المدارس الخاصة.

وبإمكان كل شخصية طبيعية أو معنوية، بما في ذلك الطوائف الدينية فتح مدرسة، وذلك بمجرد الانصياع للمتطلبات القانونية. ففي ألمانيا ثلاث مدارس إسلامية خاصة: أكاديمية الملك فهد السعودية (وهي تعطي دروساً على المستويين الابتدائي والثانوي) والمركز الإسلامي في ميونيخ (وهو مدرسة ثانوية) والمدرسة الابتدائية الإسلامية في برلين. وكل المدارس الخاصة الأخرى تتلقى هذه المدارس

مساعداً من الدولة⁽¹⁴⁾.

وفي إنجلترا، تتمتع الطوائف الدينية بحق فتح مدارسها الخاصة المستقلة، والتي يجب، مع ذلك، أن تدرج في سجل المدارس المستقلة، والتي عليها أن تحترم بعض المعايير.

وهناك نظام المكافآت ضمن التمويل العام الذي يمنح تقليدياً للمدارس الأنجليكانية والكاثوليكية واليهودية، قد تم توسيع هذه المكافآت لتطال مدارس لأقليات دينية أخرى، ومنها أربع مدارس إسلامية. إلا أنه يوجد ما يقارب (60) مدرسة إسلامية مستقلة (خاصة) في بريطانيا.

وفي الدنمارك النظام المدرسي ليس طائفيًا، والتعليم الخاص غير منصوص عليه حرفياً في الدستور. مع ذلك فإن الدستور يحمي حق قيام جمعيات. وبما أن التعليم يشكل جزءاً من «الغايات القانونية» التي بإمكان الجمعية أن تقوم به، وبما أن الجمعيات لها الحق بتلقي المساعدات، فإن المدارس الخاصة تستطيع الاستفادة من المساعدة المالية التي تقدمها الدولة. فهناك ما لا يقل عن عشرين مدرسة إسلامية في الدنمارك نصفها -تقريباً- في كوبنهاغن، وتقوم المدارس الإسلامية بوظيفتها بفضل تمويل الدولة الذي يغطي (60%) من التكاليف، وما تبقى فهو على حساب الأهل من خلال أقساط فصلية.

أما في فرنسا، فقد تطور التعليم الخاص الطائفي منذ سنين عديدة. فإمكان قيام المؤسسة الخاصة على التعليم يشكل جزءاً من المبادئ الأساسية التي تعترف بها قوانين الجمهورية. مع ملاحظة أن التعليم الخاص الطائفي هو -بغالبية- كاثوليكي، ذلك أنه يعد شكلاً من أشكال مقاومة قانون الفصل بين الكنيسة والدولة منذ عام 1905. فأرادت هذه المنشآت الأولى أن تعطي نفسها صبغة تبشيرية، إذ كانت تحرص على الإبقاء على التعليم الديني والدفاع عنه.

(14) Rohe M., « The Legal Treatment of Muslims in Germany », in Aluffi B.-P.& R. etZincone G., The Legal Treatment of Islamic Minorities in Europe, Peeters, Louvain, 2004.

ومنذ إعلان القانون الصادر عام 2003 والذي بموجبه منع حمل إشارات أو علامات دينية، بدأنا نعاين انبثاق التعليم الإسلامي الخاص. حتى لو بدا ذلك محدوداً مقارنة بالتعليم الكاثوليكي.

ومنذ بعض الوقت بدأت المنشآت الخاصة الطائفية تظهر وتزدهر على الأرض الفرنسية، أما فيما يتعلق بالمنشآت الخاصة بالطائفة الإسلامية، ففي الوقت الراهن نجد مؤسستين أقيمتا بعقد مع الدولة هما:

المدرسة الأولى: المدرسة الابتدائية الإسلامية «مدرسة في سان دينز» (Medersa à Saint Denis). تأسست هذه المدرسة عام 1947، وهي أول مؤسسة خاصة دينية إسلامية أنشئت بعقد مع الدولة، وتعطي هذه المدرسة تعليماً دينياً وتعليماً عاماً يتبع برنامج التربية الوطنية في الوقت نفسه.

المدرسة الثانية: معهد التعليم الخاص الإسلامي في مدينة ليل «معهد ابن رشد في ليل» (Averroès). وحالياً هذا هو المعهد الوحيد في شمال فرنسا الذي يتمتع بعقد مع وزارة التربية الوطنية منذ عام 2008.

وثمة منشآت خاصة أخرى تابعة للجالية الإسلامية موجودة، ولكنها لا تتمتع بالتعاقد مع الدولة، وهي تسعى لإقامة عقد مع وزارة التربية الوطنية، التي بإمكانها أن تخفف من مصاريف الجمعيات؛ إذ تأخذ الدولة على عاتقها رواتب المدرسين.

أما الطوائف الدينية الأخرى، ففي عام 2014 يوجد في فرنسا ما يقارب (9000) مؤسسة كاثوليكية تستقبل مليوني طالب وطالبة، وبالنسبة للطائفة اليهودية نجد (280) مدرسة ومعهداً وثانوية تستقبل حوالي (30000) تلميذ. وفي المقابل يوجد حوالي عشرين مؤسسة خاصة إسلامية تستقبل (2000) تلميذ.

إن عديداً من هذه المؤسسات المحسوبة على الطائفة الإسلامية -بحسب المفهوم الغربي- تتلقى دعم جمعيات من (المؤمنين) على اختلاف توجهاتهم. بعض

هذه الجمعيات قريب من الإخوان المسلمين أو بعض الحركات الأخرى التي تدعم (الإسلام السياسي) وهذه قد تثير بعض المشكلات التي سنتعرض إليها لاحقاً، وبعضها يتلقى الدعم غير المنتظم من عامة الناس دون نظر للتوجهات.

المشكلات المثارة

يثير تطور التعليم الإسلامي الخاص بعض الإشكالات، ويواجه مجموعة من التحديات والصعوبات: فمثلاً يستحوذ المركز العقاري (الأبنية والمعنيين بالصيانة) على الكلفة الأكبر. وتجد (المجموعة) الإسلامية في فرنسا صعوبات فعلية بتأمين التمويل الذي يأتي أساساً من هبات أو تبرعات المؤمنين.

والعقود مع الدولة لا يمكن أن تجرى إلا بعد خمس سنوات من الممارسة الفعلية، وهذا ما يدفع الجمعيات التي تدعم مشروعات فتح المدارس للتحويل إلى التمويل من الخارج، وهذه تمويلات نادراً ما تمنح دون مقابل.

وإذا كان الواقع الفعلي يؤكد أن كل المدارس الخاصة الإسلامية تقدم لتلاميذها دروساً في التربية الدينية؛ فالرهان هو الرغبة والقدرة على تشريب هذه العقول الصغيرة عقيدة أو ممارسة دينية معينة. وإذا كانت بعض الجمعيات التي تفتح هذه المؤسسات التعليمية قريبة من بعض الحركات التي يطلق عليها مصطلح (الأصولية)، وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات تؤكد أنها لا تقبل بأي تدخل من أية جهة في برامجها ومناهجها، فإن خطر التدخل ماثل في هذه المؤسسات، لا سيما حينما تنضم هذه المؤسسات إلى التنظيمات الإسلامية التي تدعم هذه المشروعات، وبوضوح، ويكون لها قراءات متشددة للدين. (فالمخاطرة متوافرة ولو بنسب حقيقية نظراً للواقع الذي يفرض عليها اللجوء لمثل تلك التنظيمات تحصيلاً للدعم).

وماذا عن الجهاز الذي يشكل الملاك الإداري في هذه المؤسسات؟ على المدرسة الخاصة بطائفة معينة أن تؤمن جهازاً كفؤاً على مستوى الرهان. وليس بمقدور مسلمي أوروبا أن يعهدوا بأولادهم إلا لجهاز عالي الكفاءة، تلقى تربية دينية في

مؤسسة معترف بها، ولا ينسب إليه قرابته من التيارات المتطرفة أو الراديكالية.

حالياً، ثمة عديد من المتدخلين في مجالات التربية الدينية لا يجدون مصدراً يتعلمون منه سوى أفلام الفيديو على اليوتوب والأبحاث على شبكة غوغل. لذلك من الضروري بمكان أن نرى كيف يتم تعليم الكوادر الدينية في البلدان الأوروبية.

إعداد الكوادر الدينية

حتى تتمكن المساجد، ومؤسسات التعليم الإسلامية الخاصة والمراكز الثقافية من أداء رسالتها بجدية دون الوقوع تحت نير الإسلام الراديكالي، فثمة ضرورة لتقويم إعداد الكوادر الدينية.

كانت مسألة إعداد الأئمة والكوادر الدينية أول مهمة أوكلت إلى المجلس الفرنسي للطائفة الإسلامية. والمسألة هذه كانت محط اهتمام الحكومة الفرنسية والطوائف الإسلامية منذ سنوات عدة. والمحاولات المتعددة التي تحققت -حتى أيامنا- لم تؤت ثمارها بعد. فعلى سبيل المثال، لقد تم افتتاح معهد أوروبي للعلوم الإنسانية (بدعم من اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا)، معهد الفقه التابع لمسجد باريس ومعهد ابن سينا للعلوم الإنسانية بليل. وفي سبتمبر (أيلول) 2006 قامت لجنة ماشيلون (Machelon) (وهي لجنة كلفها رئيس الوزراء بدراسة بعض المسائل القانونية المتعلقة بالعلاقات بين الدولة والطوائف) قامت بالإيجاء بافتتاح معهد فقه إسلامي في ستراسبورغ تموله الدولة، وهو اقتراح لم يحظ بأي تدبير عيني. ثم بعد ذلك، قام معهد ابن سينا للعلوم الإنسانية بفتح أبوابه ليسد الحاجة في نقص البنى الكفوة. مع ذلك تظل مسألة تمويل إعداد الكوادر الدينية مسألة راهنة على الدوام. فماذا تستطيع مؤسسة تعليمية أو تدريبية أن تفعل دون تمويل؟

وفي النمسا -على سبيل المثال- تم افتتاح الأكاديمية التربوية للديانة الإسلامية بمساعدة قدمتها الدولة عام 1998، قبل أن يصار لإعادة تنظيمها عام 2006 لتصبح مركزاً لإعداد المدرسين. وأنيط بهذا المركز دور إعداد أساتذة الدين

الإسلامي تبعاً للمعايير التربوية والقانونية النمساوية المطبقة تجاه المدرسين. ومنذ العام الدراسي 2006/2007 تم وضع برنامج لمدة سنتين ينتهي بنيل درجة ماستر (الماجستير) يعطى لأساتذة الدين الإسلامي في التعليم العالي. وقد تم فتح هذا البرنامج في جامعة فيينا.

وفي الدنمارك لا تتدخل السلطات العامة في إعداد وتعيين المشرفين على الطوائف الدينية، ما عدا الكنيسة الوطنية. ومع ذلك، وفيما يخص الإسلام، فإن السؤال الأصعب هو السؤال المتعلق بالأئمة الغرباء، ذلك أن الجماعات (الأقلية) المحلية لا تجد إلا عدداً قليلاً من الأئمة المقيمين في الدنمارك، وهؤلاء يخضعون للمساعدة الخارجية.

وفي جامعة كوبنهاغن تمت تسمية أستاذ للفقهِ الإسلامي عام 2007.

وفي ألمانيا لا وجود لمقرر جامعي في الفقهِ الإسلامي، إلا أننا نجد فيها عديد المنظمات التي تقترح إعداد الأئمة وأساتذة لتعليم الدين الإسلامي.

عبر هذه الأمثلة، نجد أن إعداد الكوادر الدينية الإسلامية يشكل مشكلة أوروبية. ومع أن حرية التعليم، وهي حرية أساسية تضمنها كل البلدان الأوروبية، تسمح بإقامة معاهد. إلا أن التمويل لها غير موجود. لذلك تتحول الجمعيات إلى البلدان التي تتحدر منها، أو إلى دول الخليج، في محاولة منها لإيجاد الاعتمادات التي تغطي مصاريف هذه الوظائف.

وللأسف، فإن المناخ الحالي في أوروبا يعزز هذا الاعتماد الملمغ الذي يمكن أن تأتي به الجمعيات القادمة من البلدان الإسلامية.

السعودية والإسلام في أوروبا

ثمة حليف قوي قد أسهم في تطوير الإسلام في أوروبا: وهو منسوب لجهات في المملكة العربية السعودية التي شرعت ومنذ الستينيات بمحاولة نشر رؤيتها للإسلام

خارج شبه الجزيرة العربية، وذلك عبر خلق شبكات مؤسساتية⁽¹⁵⁾. وفي قلب جهاز العولة هذا، نجد رابطة العالم الإسلامي التي أنشئت في 15 ديسمبر (كانون الأول) 1962 تقوم بمحاولات جادة للمساعدة في تطوير الوجود الإسلامي في أوروبا.

وقد كان للرابطة عديد من النشاطات المختلفة التي تعمل على التنسيق بين الجمعيات والمنظمات الإسلامية في كل أنحاء العالم، ومنها أوروبا، عن طريق عدد من البنى والأذرع التابعة لها مثل المجلس الأعلى العالمي للمساجد، الذي يدير تمويل وبناء أماكن العبادة، والمجمع الفقهي الإسلامي، والمنظمة الإنسانية للمساعدات الطارئة (Islamic Relief)، والمنظمة الدولية لتحفيظ القرآن الكريم، والهيئة العالمية للتعليم، وغيرها.

وقد تطورت الرابطة بفضل إطارها التعاوني، وبحضورها في (120) بلداً، فهي تقوم بفرض رعايتها على قرابة (50) مكان عبادة، ومنها أكبر الجوامع في أوروبا مثل جامع (Monte la Jolie) في منطقة باريس، ومدرسة وجرناطة وكوبنهاغن وبروكسيل وجنيف وزيورخ وروما.

خلافاً «لدراسات» التي خصصت لهذه المنظمة، والتي تصفها بالذراع الدينية في أوروبا، فإن أهداف الرابطة أكثر تعقيداً من مجرد التأثير العقائدي أو إرادة التوسع الديني.

نظمت الرابطة مؤتمراً دولياً في مكة المكرمة جمع أكثر من (700) قيادي من رموز العالم الإسلامي، وتبعه مؤتمر عالمي في مدريد، وإنشاء مركز دولي لهذه الغاية في النمسا، نتج عن ذلك مبادرة خادم الحرمين الشريفين لتجريم ازدراء الأديان التي اعتمدها الأمم المتحدة بإصدارها قراراً خاصاً بذلك يوم 11 أبريل (نيسان) 2011 رقم (65/ 224).

(15) Samir Amghar, «Le salafisme en Europe: la mouvance polymorphe d'une radicalization», Politique étrangère, 1, printemps 2006.

تمويل الإسلام في أوروبا

على المستوى الاقتصادي يقدر مردود سوق الحلال بحوالي (6) مليارات يورو في فرنسا. ولا تقل عن (22) مليار يورو على المستوى الأوروبي، مع نمو يقدر سنوياً ما بين (10%) إلى (15%).

الحلال في التشريعات الأوروبية

كما هو الحال بالنسبة للإسلام، فإننا لا نجد على المستوى الأوروبي تجانساً في الأحكام حول مسألة الحلال والذبح الحلال. ففي المملكة المتحدة يسمح بالذبح الشرعي. والسلطات تعتبر أن منعه سيكون متعارضاً مع الوثيقة الأوروبية لحقوق الإنسان (LES DH). أما في هولندا، فإن ممارسة الذبح الشرعي قد تم تنظيمها بموجب قانون عام 1996، وينص هذا القانون على عدم وجوب تدويخ أو تخدير الحيوانات قبل ذبحها. أما في لوكسمبورغ، فممارسة الذبح الشرعي ممنوعة ما لم يتم تدويخ الحيوان مسبقاً.

أما في فرنسا، فإن الذبح الشرعي لا يمكن أن يمارس إلا في مسلخ. والجماعة الإسلامية تجد نفسها في مواجهة مع نقص في المسالخ أثناء العيد الكبير، وهذا ما يجبر رؤساء البلديات على إعطاء أذونات استثنائية⁽¹⁶⁾.

أما الاتحاد الأوروبي، فقد احتاط للموضوع بموجب تنظيم أقره مجلس الاتحاد الأوروبي، أقر في سبتمبر (أيلول) عام 2009، حيث أوجبت النصوص تدويخ الحيوانات قبل موتها، أي يجب أن تكون فاقدة الوعي قبل الموت. ولكن الاتحاد ترك للبلدان حرية الإخلال بهذا الإلزام، متسلحاً باحترام الحرية الدينية وحق إظهار ذلك من خلال الشعائر. وكما نرى، يختلف التشريع حول الذبح الشرعي من دولة إلى أخرى. وبكل الأحوال، لقد عالج الاتحاد الأوروبي الموضوع حتى لا يقوم بتنظيمه

(16) Laurent Bonnefoy, « Les relations religieuses transnationales contemporaines entre le Yémen et l'Arabie Saoudite : un salafisme importé ? », IEP de Paris, 2007, p. 39.

في نهاية الأمر.

أما الاختلاف بين بلد أوروبي وآخر، فيقوم على الإلزام بتدويخ الحيوان أو عدم الإلزام بذلك. فقد قررت بعض البلدان جعل التدويخ إلزامياً، كما هو الحال في كل من النرويج والسويد وسويسرا. وهذه البلدان لا تمنع الذبح الشرعي، لكن على الطائفة الإسلامية أن تراعي أحكام هذا الإلزام بالتدويخ. أما في فرنسا وبلجيكا والمملكة المتحدة وهولندا، فهي تقبل أن لا يكون الحيوان فاقداً للوعي قبل ذبحه، حين يتعلق الأمر بممارسة شعائر يهودية أو إسلامية، ولا تطالب بأي مطلب خاص. وفي بعض الأقاليم الألمانية تمارس أيضاً هذا التهرب ولكنها تطبق نظام الكوتا. وبالإمكان ذبح الحيوانات دون تدويخ، ولكن ذلك يتم على قاعدة عدد المسلمين وتقدير الحاجة. أما إسبانيا فإنها تسمح بالذبح بموجب الشعائر الدينية دون تدويخ، لكن فقط للخراف.

سوق الحلال في أوروبا

يشكل نمو سوق الحلال إحدى الظواهر المهمة في بداية هذا القرن، إلى حد جعل أحد أكبر المحللين (A. T. Kearrey) يعلن أنه لا يمكن لأي مستثمر أو مصرفي تجاهله.

إن «تجارة» الحلال لا تتعلق بالمأكولات فقط، بل باتت تضم أيضاً قطاعات أخرى مثل: أدوات التجميل، الأدوات المنزلية، والطبية، والسياحة، والقطاع المصرفي، برأس مال قدره (2300) مليار عام 2017، وفي أرجاء العالم كافة⁽¹⁷⁾.

ويقوم السوق الأوروبي بعرض منتجات حلال في أجنحته، وذلك منذ سنوات عدة. لكن الجهود التجارية الواضحة قد بدت بجلاء في السنوات الثلاث أو الأربع الماضية، بما في ذلك اعتماد الإعلانات. وبالنتيجة، تطور السوق وشهد أيضاً إطلاق منتجات جديدة. وباتت المتاجر الكبرى ومناطق البيع الأخرى تخصص مساحات

(17) Le Halal dans le marché de la «World Ethnic Food» Jihen Lazrak, http://www.saphirnet.info/article_1207.html

أكبر على رفوفها لهذه المنتجات. ومع أن المنتجات الحلال في أغلبيتها قد تمثلت إلى الآن باللحوم ومشتقاتها، فإن الطلب على منتجاته في ازدياد مطرد. ومع أن الطلب على هذه المواد ضعيف تاريخياً، فإن ثمة منتجات جديدة مثل الأطباق الجاهزة، والأطباق الجاهزة المجمدة، قد بدأت تدخل سوق الحلال الأوروبي.

أنماط رقابة الحلال

إعطاء الشهادة ورقابة الحلال في أوروبا موزعة بين عديد من التنظيمات. وأهم هذه الجهات في أوروبا هي: (Halal) (HMC)، (Halal Control)، (Institute Spain).

أما في ألمانيا، فإننا نجد ما لا يقل عن (400) جهة تمنح شهادة بأن المنتج حلال. وفي فرنسا أعطت الدولة ثلاثة مساجد في مدن باريس وإيفري وليون حق احتكار إصدار هذا التصديق أو الشهادة. ويعارض قسم من مسلمي فرنسا هذا الاحتكار من حيث مهارة مقدمي الذبائح وتوزيع الأذونات على المسالخ. لذلك قامت بعض المنظمات الموازية المستقلة بتوزيع شهادات إثبات أن المنتج حلال مثل (AVS) و (EHS). هذا، وقد توصلت لجنة الرقابة الصحية والغذائية في بلجيكا إلى نتيجة مفادها أن (60%) مما يعرض في أوروبا على أنه منتج حلال، هو ليس كذلك في الحقيقة. فبعض المسؤولين الصحيين في أوروبا يعطون شهادات «حلال» دون إجراء رقابة. لأن ثمة ضبايية كاملة تسيطر على هذا السوق، والفاعلون فيه يفتقرون إلى الشفافية. لذلك؛ من الضرورة بمكان، ومن الملح، أن يصار إلى استصدار سجل واضح ومتجانس وعلى مستوى أوروبي بهدف التخلص من ضبايية هذا النظام.

مع ملاحظة أن الجهات الراعية لإصدار الشهادات تجعل من هذا السوق مصدراً للحصول على عوائد مالية لا يستهان بها، فيحصد سوق الحلال، وكذلك عمليات التصديق، مردوداً لا يذهب - للأسف - لتمويل الإسلام في أوروبا.

ومصدر الأموال التي تحصل عليها المؤسسات المانحة لشهادة الحلال تتأتى

من ثلاثة مصادر هي:

1. بيع بطاقات لمقدمي الذبائح: ففي فرنسا نجد أن أهلية مقدمي الذبائح قد منحت حصرياً لثلاثة مساجد (باريس، ليون، إيفري). وتعتمد هذه المساجد لبيع بطاقات مقدمي الذبائح، وقد ازدادت أسعار هذه البطاقات بقوة. ومع ذلك، فلا تشكل عائدات هذا البيع مردوداً فعلياً يعود على المسلمين. ذلك أن عائدات سوق الحلال ومجال إعطاء الشهادات بأن الذبح حلال قد أولي لفاعلين مختلفين، يمكن تصنيفهم ضمن فئات ثلاث:

أ- الذين يعطون الشهادات: ومنهم (AVS) المجلس الإسلامي العالمي (MCI)، والتجمع الإسلامي لمعطي الشهادات والمراقبين المسلمين (GISCOM).

ب- الجزائريون الذين يعطون شهادات: يقوم هؤلاء أنفسهم بالذبح الحلال وتقديم الشهادة على ذلك مثل مدينة حلال (Medina Halal).

ت- مقدمو الأضاحي الذين يعطون شهادات: إنهم يؤكدون صحة ذبح الحيوانات التي يذبحونها.

2. المساجد التي أنيط بها ذلك من جانب الدولة: تشكل عملية إعطاء الشهادة هذه مصدر تمويل للمسجد، خصوصاً بسبب التصدير. فالشهادة التي تعطيها هذه المساجد الثلاثة لا بد منها لاجتياز حواجز الجمارك. وقد طورت المساجد المناطق بها إعطاء شهادة ذبح حلال علاقات مميزة مع منشآت غالباً ما قامت المساجد بإيجادها.

3. عائدات أسواق اللحم الطازج الحلال: هل بالإمكان فرض ضريبة على اللحوم المباعة؟ بإمكان احتساب ضريبة على اللحم الحلال أن يعطي الجماعة الإسلامية عائدات منتظمة. ولكن للأسف وبعد وهب الإنتاج والتوزيع وعمليات إعطاء الشهادة، تعتبر المكاسب ضعيفة جداً.